



كلمة ترحيبية

في

الندوة الجهوية للأطر العليا تحت عنوان
"تحسين علاقة الإدارة بالمواطن : ضرورة ديمقراطية "

لبرنامج « Unidem Maroc »

23 ابريل 2018

- السيدة Caroline Martin عن لجنة فينسيا،
- الاستاد خالد الناصري ممثل المملكة المغربية في لجنة فينسيا،
- حضرات السيدات والسادة،

يسعدني أن أفتح اليوم أشغال هذه
الدورة التكوينية في إطار برنامج تقوية

قدرات الأطر العليا لإدارة العمومية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينا) حول موضوع: "تحسين علاقة الإدارة بالمواطن: ضرورة ديمقراطية".

وإنه لمن دواعي الاعتزاز بأن يحتضن المغرب هذا اللقاء الرابع بتعاون مع اللجنة الأوروبية للديمقراطية والقانون (لجنة فينسيا) التابعة لمجلس أوروبا لفائدة الأطر العليا بإدارة العمومية في دول المينا بهدف تبادل التجارب في مجالات إرساء دولة الحق والقانون والحكمة الجيدة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

كما يطيب لي في مستهل كلمتي هذه، أن أرحب بضيوفنا الكرام ممثلو الدول الشقيقة والصديقة وممثلو المنظمات الدولية والخبراء والمختصين على تلبيتهم الدعوة للمشاركة بخبراتهم وتجارب بلدانهم في فعاليات هذا اللقاء الذي يكتسي موضوعه أهمية خاصة في الظروف الدولية والإقليمية الراهنة.

وأغتم هذه المناسبة، لأعرب عن خالص شكري وامتناني لمنظمي هذا اللقاء على

إسهامهم البناء في تنظيمه وعلى حرصهم على تطوير مبادرات التعاون لمد جسور التواصل والتفاعل الإيجابي لدعم ومواكبة الجهود التي تقوم بها بلادنا في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية وإرساء دولة الحق والقانون.

كما أثنى مبادرة مجلس أوروبا الهادفة الى اختيار المملكة المغربية كأرضية لتنفيذ مشروع تقوية قدرات الأطر العليا للإدارة العمومية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Unidem) ، والذي تم إعداده بشراكة بين لجنة فينيسيا ووزارة اصلاح الادارة والوظيفة العمومية ، والذي يهدف إلى تنظيم ندوات يشارك فيها مسؤولون بالوظيفة العمومية ينتمون لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الجزائر وتونس وموريتانيا وليبيا ومصر والأردن ولبنان وفلسطين).

وان اختيار موضوع "تحسين علاقة الادارة بالمواطن : ضرورة ديمقراطية " لهذه الدورة له اهمية قصوى في دعم انخراط حكوماتنا في شكل جديد للحكومة يقوم على مبادئ الشفافية و النزاهة و اشراك المواطن في اعداد و تتبع تنفيذ السياسات العمومية .

كما نعرب عن تقديرنا لأهمية المواضيع التي سيتطرق إليها هذا البرنامج التكويني لمواصلة العمل على حماية حق المواطنين وحررياتهم وكذا تكريس مسلسل

تعزير دولة الحق والقانون. و لا سيما
حول المواضيع المتعلقة ب :
-تحسين علاقة الإدارة بالمواطن،
-تحسين جودة الخدمات العمومية المقدمة
للمواطن و تبسيط المساطر،
-رقمنة الخدمات العمومية وتسهيل الولوج
الى المعلومات .

- حضرات السيدات والسادة ،

لقد انخرط المغرب تحت القيادة
الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد
السادس، نصره الله، في مسار من الإصلاحات
على المستويات المؤسساتية والسياسية
والاقتصادية والاجتماعية مكنت المملكة من
تشكيل نموذجهما التنموي الخاص، الذي
يتميز بأصالته وانفتاحه على الحداثة،
مع جعل المواطن في صلب الانشغالات.

وقد مكنت التراكمات والمكتسبات التي
تم تحقيقها في شتى المجالات، لاسيما فيما
يخص بناء دولة الحق والقانون ودعم
التنمية البشرية وتكريس مبادئ المشاركة
والتعددية والشفافية ومكافحة الفساد،
من ترسيخ قيم الديمقراطية وتعزير

الشروط المسبقة لاستشراف المستقبل
بآليات حكمة جيدة وجديدة قادرة على
استيعاب الطموحات المتجددة للمواطن
المغربي.

كما يعتبر انفتاح الإدارة على
محيطها، وقربها من مواطنيها وإشراكهم
في مختلف السياسات العمومية، مدخلا من
مداخل تحصين الديمقراطية التشاركية
وترسيخ مبادئ المواطنة الملتزمة وتحقيق
التنمية الشاملة في مختلف الميادين
والمجالات.

- حضرات السيدات والسادة ،

تتميز حصيلة علاقات التعاون
الثنائية بين المملكة المغربية ومجلس
أوروبا بالإيجابية، حيث تدرج الدينامية
التي تعرفها هذه الشراكة في إطار سعي
المغرب المستمر للانضمام إلى مختلف
الاتفاقيات المنبثقة عن مجلس أوروبا.

وفي هذا الإطار، يشارك المغرب بشكل
فعال ومنتظم في مختلف الأنشطة التي
تنظمها الهيئات التابعة لمجلس أوروبا،
لاسيما لجنة فينيسيا، وقد تم تحديد
مجالات التعاون الرئيسية على هامش
مشاورات عقدت على أعلى مستوى ومشاورات
أخرى تقنية عقدتها السلطات المغربية مع
مجلس أوروبا.

وفي هذا السياق، و تعزيزا للتعاون
القائم على سياسة حسن الجوار بين مجلس

أوروبا والمملكة المغربية، تم التوقيع على مذكرة تفاهم خلال الدورة 112 للجمعية العامة للجنة البندقية حول الديمقراطية والقانون التي انعقدت بفينيسيا يومي 6 و7 اكتوبر 2017.

وأملى كبير في إنجاز هذا المشروع الواعد الذي سيسهل خلق فضاء لتبادل الخبرات وتعزيز الروابط بين المشاركين. ولا يسعني في الختام، إلا أن أجدد شكري وامتناني لمجلس أوروبا ولجنة فينيسيا على الجهود المبذولة والثقة التي منحوها للمملكة المغربية من أجل تنفيذ هذا المشروع.

شكرا لكم على حسن انتباهكم.